عبد المنعم علي عيسى

انقلاب الغابون.. خطوة على طريق تعزيز «حزام الانقلابات»

صباح الأربعاء ٣٠ آب المنصرم، وبعد دقائق من الإعلان عن فوز علي بونغو في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي شهدتها الغابون بولاية هي الثالثة لهذا الأخير، خرج ضباط في الجيش ليعلنوا عن استيلائهم على السلطة بصفتهم «ممثلين لجميع القوات الأمنية والدفاعية» كما ذكر البيان الصادر عنهم، قبيل أن يقرروا أيضاً في بيانهم آنف الذكر «إلغاء نتائج الانتخابات» و«إغلاق الحدود».

لا تختلف «السيرة السياسية» للغابون منذ استقلالها عن نظيراتها في «أكواس»، المجموعة اقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي ربطتها فرنسا عبر «الفرنكوفونية» ذات الظاهر «الثقافي»، والباطن الذي يرمي إلى مد «الشرايين» و«الأوردة» نهاباً وإيباباً بين باريس وعواصم تلك الدول بما يضمن الاستئثار بـ«الزبدة» التي تشكل خلاصة «خض الحليب» الذي غالباً ما كان يسيح في أرجاء دول «أكواس»، والقارة عموماً، من دون وجود القدرة، لدى أنظمة هذه الأخيرة، على تصنيعه وإنتاج مشتقاته، لكن زاد، في حالة الغابون، على الحالات السابقة أن باريس استندت في مد جسورها إلى أسرة بونغو «المطواعة» التي ما انفكت تسيطر على السلطة في الغابون لمدة تقترب من نصف قرن.

تعاني الغابون، التي تمتد مساحتها على ٢٦٨ ألف كيلومتر مربع، يعيش عليها نحو مليونين ونصف المليون من السكان، مشكلات أمنية وتعثراً في عملية النهوض شأنها في ذلك شأن باقي دول «أوكواس» الخمس عشرة، بل شأنها في ذلك شأن معظم دول الاتحاد الإفريقي البالغ عديدهم ٥٤ دولة، لكن الفطين، أي مشاكل الأمن وتعثر النهوض، في الحالة الأولى التي نقصد بها دول «أوكواس»، يعودان في جذورهما إلى أداء منظومات الحكم القائمة فيها التي استطاعت فرنسا من خلالها أن تكون «الخصم والحكم» في آن واحد، فمنظومات الحكم، فتحت أبواب بلدانها على مصاريعها للنفوذ الفرنسي الذي راح يتحكم بأدق تفاصيل الأمن والاقتصاد وصولاً للثقافة التي غالباً ما استطاع الفرنسيون من خلالها السيطرة على «النخب» التي تنتجها الأجيال، فتساعد من هو «جدير بالثقة» للوصول إلى سدة السلطة، أما «المشكوك» فيهم فتعمل على استيعابهم في منظومات «معارضة» تخاط أزياؤها في معامل باريس، بل إن هذه الأخيرة غالباً ما تكون مقراً لها، كما هو الحال للمعارضة الغابونية التي لم تكن في يوم من الأيام قادرة على تهديد حكم أسرة بونغو ولا هي قادرة على إدارة البلاد، الأمر الذي جعل من «الجيش» وسيلة التغيير الوحيدة الممكنة.

كان انقلاب الغابون، يوم الخميس الماضي، هو سابع انقلاب عسكري يحصل في القارة الإفريقية خلال ثلاث سنوات، انقلابان في مالي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وانقلاب في غينيا ٢٠٢١ ثم انقلابان في بوركينا فاسو خلال عام ٢٠٢٢ والسادس كان في النيجر أواخر شهر تموز الماضي، الأمر الذي يشير إلى معطيات عدة، تتداخل فيها العوامل الداخلية مع من القوى المجتمعية والاقتصادية التي راحت تنظر للعلاقة مع فرنسا بشكل مغاير، لما كان حاصلاً خلال العقود الخمسة الماضية، وأقرب أيضاً لمزاج شعبي عام راح هو الآخر ينظر بعين الريبة لكل المشاريع والأفكار التي «تشم» من باريس مستهدفة «ظلام» القارة الإفريقية، والمؤكد هو أن هذه التحولات، تحولات القوى المجتمعية والمزاج الشعبي، ساعد، أو سارع فيها فعلياً التمدد الصيني والروسي اللذان راحا يبنيان مع القارة نمطاً جديداً من العلاقات لا تشبه كثيراً تلك القائمة مع فرنسا خصوصاً والأوروبيين بشكل عام.

لا يبدو أن تعهدات ماكرون قد آتت أكلها، إذ لم يمض على جولته التي أطلق من خلالها تلك التعهدات أكثر من ستة أشهر حتى شهد «الحزام» الفرنسي انقطاعاً في حلقتين مهمتين، الأولى في النيجر والثانية في الغابون، وليرسا كان الأهم من ذلك هو أن احتمالات أن يشهد ذلك «الحزام» عينه انقطاعات أخرى تبقى قائمة، هذا إن لم تكن مرجحة، وليرسا الحين الآن هي على الكاميرون التي تتشارك مع «الحلفاء» السابقة أوضاعاً كلها، لكن تزيد عليها أن الرئيس بول بيا قد دخل مرحلة عمرية حرجة بعد أن بلغ عامه الرابع والتسعين، قضى منها في السلطة نحو ٤١ عاماً.

اطلع على حجم الأضرار في اللاذقية لتقييم الاحتياجات

سفير جنوب إفريقيا: نرغب بتقديم المساعدة للأهالي لتجاوز آثار الزلزال

أكد سفير جمهورية جنوب إفريقيا بدمشق باري غيلدر، أن بلاده ترغب بتقديم المساعدة لأهالي محافظة اللاذقية ومناطق أخرى في سورية لمساعدتهم في تجاوز آثار هذا الزلزال الذي ضرب بعض المحافظات الشمالية في شباط الماضي.

واطلع غيلدر والوفد المرافق له على حجم الأضرار التي خلفها زلزال الـ٦ من شباط الماضي، في عدد من المواقع في مدينتي اللاذقية وجبلة، بهدف تقييم الاحتياجات وإمكانية تقديم المساعدة وفق الأولوية، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء أمس.

وأعرب غيلدر عن أسفه لمشاهد الدمار المؤلمة التي خلفها الزلزال، مؤكداً أن بلاده ترغب بتقديم المساعدة لأهالي محافظة اللاذقية ومناطق أخرى في سورية لمساعدتهم في تجاوز آثار هذا الزلزال.

وفي السياق نفسه، بحث محافظ اللاذقية عامر إسماعيل هلال مع غيلدر سلم الاحتياجات في المحافظة وفق الأولويات، جراء تداعيات الزلزال.

واستعرض هلال حجم الأضرار التي خلفها الزلزال والصعوبات لتجاوز تداعياتها، نتيجة نقص الإمكانات بفعل ظروف الحرب والحصار الجائر على سورية، ولاسيما ما يتعلق باستكمال هدم الأبنية المتضررة والآيلة للسقوط ونقص التجهيزات الطبية والأدوية في المشافي.

ونوه المحافظ بمواقف جمهورية جنوب إفريقيا الداعمة لسورية، موجهاً الشكر لحكومة جمهورية جنوب إفريقيا للمبادرة بتقديم يد العون والمساعدة لتجاوز بعض آثار الزلزال.

من جهته لفت غيلدر، إلى أن الوفد المرافق له يضم ممثلين من القسم المختص بالشؤون الإنسانية والشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وهو مهتم بالاطلاع على حجم الأضرار التي خلفها الزلزال، وتقييم الاحتياجات المطلوبة ووضع مقترحات للحكومة والشركات لتقديم المساعدة الممكنة.

حضر اللقاء نائب رئيس المكتب التنفيذي في المحافظة فراس السوسي، وعضو المكتب بشار نديم أسد، ورئيس مجلس مدينة اللاذقية حسين زنجري، ومدير الصحة هوازن مخلوف.

وكالات

بيانات لطائفة المسلمين الموحدين في دمشق وريفها والقنيطرة وقريا دعت للأخذ بمطالب المواطنين على محمل الجدية الكاملة

الهيئة الروحية: الوطن وعلم الوطن وجيشه وقائده خط أحمر لا تجوز الإساءة إليها

أكد الهيئة الدينية في بلدة القريّا مسقط رأس سلطان باشا الأطرش أن علم التعرض وبأي شكل من الأشكال لمقام رئاسة الجمهورية أو للجيش العربي السوري، وعدم المساس بالمؤسسات والمنشآت الحكومية وعدم التعرض لكوادرها والعاملين بها.

وباركت «الهيئة» في بيان أشار إلى تأخر استجابة الحكومة لمطالب المتظاهرين المعيشية، بـ«الحراك الأهلي في البلدة لمطالبتهم بالحقوق المشروعة بالطرق السلمية التي تعبر عن المستوى الراقي لأهل بلدتنا».

وطالب البيان الذي وصل «الوطن» نسخة منه بتأييد البيانات الصادرة عن الهيئة الروحية في محافظة السويداء ممثلة بمشايخ العقل الثلاثة نصاً ومضموناً، وعدم التعرض وبأي شكل من الأشكال لمقام رئاسة الجمهورية أو لجيشنا الباسل حامي الوطن، وعدم رفع أي علم سوى علم الجمهورية العربية السورية الذي يمثل وطننا الحبيب.

وأضاف: «عدم اصطحاب أو رفع راية التوحيد في أماكن الحراك وذلك حفاظاً على رمزيتها وقدسيتها، وعدم المساس بالمؤسسات والمنشآت الحكومية وعدم التعرض لكوادرها والعاملين بها لكونها ملكاً للشعب، وحفاظاً على استمرارية تقديم الخدمات للمواطنين».

الهيئة الدينية في بلدة القريّا دعت إلى عدم التعرض وبأي شكل من الأشكال لمقام رئاسة الجمهورية أو للجيش العربي السوري (عن الانترنت)

ودعا البيان جميع رجال الدين إلى الالتزام بعدم المشاركة في الحراك والظهور بزي الدين، موضحاً أن كل من يثبت مشاركته مرتدياً زي الدين الشريف سوف يعرض نفسه للعقوبة الدينية، فقد ثبت وجود مندسين بين صفوف المحتجين يقومون بقطع الطرقات والإساءة للمواطنين العابرين، وهذا ما يسيء ويجلب الشبهة إلى جميع رجال الدين.

وختم البيان بالقول: «نهيب بأبناء بلدتنا الكرام التحلي بالحكمة والعقلانية في جميع تصرفاتهم وعدم الانجرار بأي اتجاه أو طرف خارجي يبتغي تحييد الحراك عن مساره الوطني وتخريب الأهداف التي قام من أجلها، كما نهيب الهيئة الدينية في بلدة القريّا مسقط رأس سلطان باشا الأطرش إلى عدم التعرض وبأي شكل من الأشكال لمقام رئاسة الجمهورية أو للجيش العربي السوري، وعدم المساس بالمؤسسات والمنشآت الحكومية وعدم التعرض لكوادرها والعاملين بها.

وباركت «الهيئة» في بيان أشار إلى تأخر استجابة الحكومة لمطالب المتظاهرين المعيشية، بـ«الحراك الأهلي في البلدة لمطالبتهم بالحقوق المشروعة بالطرق السلمية التي تعبر عن المستوى الراقي لأهل بلدتنا».

وطالب البيان الذي وصل «الوطن» نسخة منه بتأييد البيانات الصادرة عن الهيئة الروحية في محافظة السويداء ممثلة بمشايخ العقل الثلاثة نصاً ومضموناً، وعدم التعرض وبأي شكل من الأشكال لمقام رئاسة الجمهورية أو لجيشنا الباسل حامي الوطن، وعدم رفع أي علم سوى علم الجمهورية العربية السورية الذي يمثل وطننا الحبيب.

وأضاف: «عدم اصطحاب أو رفع راية التوحيد في أماكن الحراك وذلك حفاظاً على رمزيتها وقدسيتها، وعدم المساس بالمؤسسات والمنشآت الحكومية وعدم التعرض لكوادرها والعاملين بها لكونها ملكاً للشعب، وحفاظاً على استمرارية تقديم الخدمات للمواطنين».

ودعا البيان جميع رجال الدين إلى الالتزام بعدم المشاركة في الحراك والظهور بزي الدين، موضحاً أن كل من يثبت مشاركته مرتدياً زي الدين الشريف سوف يعرض نفسه للعقوبة الدينية، فقد ثبت وجود مندسين بين صفوف المحتجين يقومون بقطع الطرقات والإساءة للمواطنين العابرين، وهذا ما يسيء ويجلب الشبهة إلى جميع رجال الدين.

وختم البيان بالقول: «نهيب بأبناء بلدتنا الكرام التحلي بالحكمة والعقلانية في جميع تصرفاتهم وعدم الانجرار بأي اتجاه أو طرف خارجي يبتغي تحييد الحراك عن مساره الوطني وتخريب الأهداف التي قام من أجلها، كما نهيب الهيئة الدينية في بلدة القريّا بالجهات الرسمية المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بالتعاون والأخذ بمطالب المواطنين على محمل الجدية الكاملة».

وفي بيان مشابه، أكدت أول من أمس، الهيئة الروحية لطائفة المسلمين الموحدين في دمشق وغوطتي دمشق وقرى جبل الشيخ والقنيطرة الوقوف مع المطالب الإنسانية المحقة والعادلة التي نادى بها أهالي السويداء والتي تعني إخواننا السوريين كافة.

وقال البيان: «الوطن وعلم الوطن وجيشه وقائده خط أحمر لا تجوز الإساءة إليها بأي شكل من الأشكال، وعلم طائفة المسلمين الموحدين، علم روحي ديني مقدس، مكانته وقيمته ورمزيته في القلوب والمجالس».

وشدد البيان على أن سلوك الفوضى والشارع ولاسيما في ظل شعارات سياسية فوقية المحتجون، هو سلوك يخدم مشروع تقسيم سورية، وتابع البيان: «ما يسمى علم الثورة المزعومة هو علم الانتداب والفوضى والقتل والتهجير والإرهاب، ولا يجوز أن يرفعه أي محب لوطنه سورية، وإن الإساءة لعلم الوطن وإهانته هي إساءة للدولة ومؤسساتها ورموزها هي إساءة لدماء شهدائنا».

وكالات

قبلان دعا الأمم المتحدة إلى مساعدة لبنان وسورية بالأزمة بعيداً عن «أمركة» الحلول

شرف الدين: حل ملف النازحين يكون بالذهاب إلى دمشق مرات عدة والحكومة اللبنانية متلكئة

بينما اعتبر وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين، أن الحكومة متلكئة في إيجاد حل جذري لأزمة النازحين السوريين، ودعا إلى اتخاذ قرار جذري يكون بذهاب وفد رسمي إلى سورية مرات عدة، رد وزير الشؤون الاجتماعية في تلك الحكومة هكتور الحجار على التصريحات الأخيرة لشرف الدين فيما يتعلق بعلاقته بملف هؤلاء النازحين في لبنان، داعياً إياه إلى احترام أدوار زملائه المعنيين بهذا الملف.

ونقل موقع «النشرة» اللبناني عن شرف الدين قوله أمس في تصريح: «نحن كحكومة لبنانية متلكئون عن إيجاد الحل الجذري وهذا الحل يكون بذهاب وفد رسمي إلى سورية مرة ومرتين وثلاث مرات، وإجراء بروتوكول وتوقيع بنود عودة وحماية الحدود وضبطها»، مشيراً إلى أن «الأسبوع الماضي شهد نزوحاً جديداً لا مبرر له، وهو نزوح خطر ومخيف لا يمكن التساهل فيه وإلا سيدخل أكثر من مليون نازح جديد».

وأضاف شرف الدين: «من هنا جاء لقاؤه مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وأمين عام المجلس الأعلى للدفاع ومدير عام الأمن العام بالإنابة، حيث اقترح ضبط الحدود، وفك الشبكات التي تتاجر بالهجرة والتهريب، وإيلاغ كل لبناني يؤوي نازحاً جديداً غير شرعي بأنه سيتعرض لعقوبات.

وحول الجهة التي تتحمل المسؤولية، قال شرف الدين: «المسؤولية تقع على الشبكات المنظمة، وقبل كل شيء نحتاج إلى قرار سياسي جدي وتنسيق بين الحكومتين اللبنانية والسورية وتواصل مباشر على أعلى المستويات».

وختم شرف الدين تصريحه بالقول: إن «الجيش يقوم بواجباته لكن لا بد من اتخاذ قرار جذري».

بالمقابل، رد الحجار وفق «النشرة» على تصريحات شرف الدين قائلاً: «كثُرت في الآونة الأخيرة التصريحات شرف الدين غير الدقيقة والاتهامية عبر وسائل الإعلام فيما يتعلّق بعلاقتي بملف النازحين السوريين في لبنان، والتطورات الأخيرة المتعلّقة به».

وأضاف: «سرعَ بتّهمني بتعرّضي لضغوط تخفّف من حماسي لهذا الملف، ومرة أخرى بعدم تجاوبي مع طروحاته في موضوع رئاسة الوفد المفاوض إلى سورية ومجاراته في عقد اجتماعات جانبية، أقل ما يقال فيها إنها حماسية تفتقد احترام الأصول والعمل المؤسساتي المنظّم».

واعتبر الحجار أنه لطالما جاهر بموقفه من هذا الموضوع، وموضوع الاحتكام إلى الدستور واللجان الوزارية ذات الاختصاص لمعالجة هذا الملف الشائك، ووجوب التعاطي الجدي خلال إدارته من ميقاتي، وعليه أضاف الحجار: «أتمنى على الزميل شرف الدين أن يحترم أدوار زملائه الآخرين المعنيين بهذا الملف وأصول العمل المؤسساتي، واحترام العمل الذي يقومون به كلٌ في وزارته».

وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين اعتبر أن الحكومة متلكئة في إيجاد حل جذري لأزمة النازحين السوريين (عن الانترنت)

وبموازاة ذلك، قال المفتي الجعفري الممتاز أحمد قبلان خلال لقائه منسّقة الأمم المتحدة الخاصة في لبنان يوانا فروتسكا أمس: إن «الأمم المتحدة يجب أن تساعد بالحلول الرئيسة فيما يتعلّق بأزمة لبنان وسورية، خاصة بالشقّ المتعلّق بالنزوح، بعيداً عن أمركة الحلول»، مطالباً الأمم المتحدة بضرورة العمل على تكريس تشريعات أمميّة تمنع الكراهية الدينيّة والنّزعة العنصريّة، وذلك حسب ما ذكر موقع «النشرة».

جاء ذلك، بينما قالت وكالة الهجرة في الاتحاد الأوروبي أمس: إن «طلبات اللجوء في دول التكتل والنرويج وسويسرا في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ ارتفعت بنسبة ٢٨ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق»، مشيرة إلى أنه تم التقدم بحوالي ٥١٩ ألف طلب لجوء في هذه الدول التسع والعشرين بين كانون الثاني وحزيران ومعتبرة أن «الطلبات قد تتجاوز المليون بحلول نهاية العام الجاري حسب الميول الحالية، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «أ ف ب» أمس.

ووفقاً لوكالة الهجرة، فإن السوريين والأفغان والفنزويليين والأتراك والكولومبيين يشكلون طالبي اللجوء الرئيسيين مع ٤٤ بالمئة من الطلبات.

وأضافت: إن طلبات اللجوء في النصف الأول على تكريس تشريعات أمميّة تمنع الكراهية الدينيّة والنّزعة العنصريّة، وذلك حسب ما ذكر موقع «النشرة».

جاء ذلك، بينما قالت وكالة الهجرة في الاتحاد الأوروبي أمس: إن «طلبات اللجوء في دول التكتل والنرويج وسويسرا في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ ارتفعت بنسبة ٢٨ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق»، مشيرة إلى أنه تم التقدم بحوالي ٥١٩ ألف طلب لجوء في هذه الدول التسع والعشرين بين كانون الثاني وحزيران ومعتبرة أن «الطلبات قد تتجاوز المليون بحلول نهاية العام الجاري حسب الميول

أكد أن وجودها هناك لتمويل الإرهاب ودعمه

«الفتح» العراقي: نشاط أميركا في شرق سورية ينذر بالخطر الكبير

اعتبر «تحالف الفتح» في العراق أن النشاط الأخير لقوات الاحتلال الأميركي في منطقة شرق سورية يشير إلى وجود مخططات مريبة تنذر بالخطر تسعى واشنطن لتنفيذها، في حين كشف مصدر أمني في قيادة الحشد الشعبي العراقي عن ازدياد حركة الأرتال الأميركية في العراق بشكل كبير وتوجه أرتال باتجاه قاعدة التنف غير الشرعية.

ونقلت وكالة «المعلومة» عن القيادي في «تحالف الفتح» عائد الهلالي قوله: إن «نشاط أميركا الأخير وتحركات قواتها في منطقة تحتوي على ٢٣ قاعدة ومعسكراً لهذه القوات وعلى مقربة من الحدود العراقية- السورية، يؤكد أن هناك ما تقوم بتدبيره الإدارة الأميركية».

وأضاف: إن «أميركا تخطط لتنفيذ ضربة إستراتيجية محدودة يراد منها تحقيق منفعة لمصلحة الرئيس الأميركي جو بايدن أو قد تكون تلك النشاطات هي محاولة لإبعاد دول محور المقاومة عن قواعدها وقطع الطريق بين العراق وسورية ولبنان وإيران».

وبين الهلالي أن «أميركا موجودة في شرق سورية من أجل تمويل ودعم الإرهاب الموجود في تلك المنطقة واستغلاله بهدف تنفيذ غاياتها لإرباك الوضع الأمني سواء في العراق أم سورية»، وفي السياق، كشف مصدر أمني في قيادة قوات الحشد الشعبي في محافظة الأنبار، أن القوات الأميركية نفذت عمليات استطلاع بري شملت المناطق القريبة من معبر التنف السوري الواقع في منطقة التنف التي تحتلها أميركا وذلك باتجاه مناطق صحراء قضاء الرطبة غرب الأنبار.

وأضاف: إن «حركة الأرتال الأميركية ازدادت بشكل كبير خلال الفترة الحالية فيما شهدت قاعدة عين الأسد غرب الأنبار تحرك أرتال أميركية باتجاه قاعدة التنف، مبيناً أن «القيادات الأمنية المشرفة على الملف الأمني في الأنبار ليس لديها أي معلومات عن حركة هذه الأرتال إلى حركة هذه القوات هي بعلم مكتب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني».

كما حذر عبد الله الدليمي أحد شيوخ ووجهاء محافظة الأنبار من مخطط لقوات البيشمركة التابعة لإقليم كردستان العراق للسيطرة على أطراف محافظة الموصل وربيعة باتجاه منطقة سنجار من أجل الوصول إلى الحدود الغربية بدعم أميركي، وقال الدليمي: إن «معلومات تم تسريبها من شخصيات متنفذة في حكومة الموصل المحلية أفادت بوجود مخطط غير معلن لخطط محافظة كركوك بتضمن تحريك قوة من البيشمركة على أطراف محافظة الموصل وربيعة باتجاه سنجار وبدعم وتخطيط من القوات الأميركية التي أعطت الضوء الأخضر لتحرك هذه القوات باتجاه تلك المناطق لدواع باتت معروفة لدى الجميع».

وأضاف: إن «الخطة الأميركية تنص على إعادة انتشار قوات مسعود بارزاني (رئيس الحزب الديمقراطي الكردستان العراقي) إلى محافظتي الموصل وكركوك ضمن اتفاقيات أبرمها الطرفان في سورية حيث تدعم القوات الأميركية «الوحدات» الكردية الكردية في سورية لتنفيذ أهدافها، مبيناً أن سعود البرزاني يعد العقل المدبر لهذا المشروع الذي يهدف للسيطرة على حقول النفط والغاز لانتشال حكومته من الانهيار.

وكالات

صحيفة مغربية: المعارك بين «قسد» والعشائر العربية تسهل فرار مغربيات من «الهول» إلى إدلب

كشفت مصادر إعلامية مغربية، أن مصادر بين ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» والعشائر العربية في شمال شرق سورية أدت إلى وقوع ارتباك في «مخيم الهول» الذي تديره «قسد» شرق الحسكة وهروب بعض النساء المحتجزات داخله من عائلات تنظيم داعش الإرهابي بينهن مغربيات نحو إدلب.

ونقلت صحيفة «صحيفة بريس» الإلكترونية المغربية عن مصادر من عائلات المغاربية المحتجزين في مخيم «الهول» قولها: إن «الفوضى التي نشاط المهربين، الذين استلموا أموالاً مهمة من النساء مقابل تهريبهن إلى إدلب على الحدود السورية التركية».

وأضافت المصادر: إن «النساء شعرن بالخوف من أن تسيطر العشائر على المنطقة والسجون والمخيمات والانتقام منهن، ولخشاعهن لمحاكمات «غير عادلة»، وخصوصاً في ظل وجود عداء بين تنظيم داعش والفيلق الأمني بسبب المجازر التي ارتكبها التنظيم ضد أبنائهم وعائلاتهم.

وحسب «صحيفة بريس»، فقد «خشي العائلون من أن تضعف شوكة الميليشيات الكردية «قسد» ويدخل مسلحو داعش لاحتجازهن، على الرغم من أن مسلحي «قسد» أنفسهم ضيقوا عليهم الخناق، عبر إغلاق السوق وعدم توفير المياه، كما أنهم قللوا من مواجهة الفيضانات ومواجهة البرد المرتفعة.

من جهتها، أصدرت التنسيقية الوطنية لعائلات العالقين والمعتقلين المغاربة في سورية والعراق في هذا السياق، بياناً شددت فيه على أن «العائلات لديها تخوف كبير على أبنائها، سواء المعتقلين داخل السجون (سجون قسد) أو المحتجزين في المخيمات (مخيمات قسد)، لأنهم لا يعلمون مصيرهم ولا أوضاعهم هناك، في ظل غياب أي معلومات من «لدن مؤسسات الدولة»، مستنكرة ما وصفته «مماطلة المسؤولين المغاربة في حل هذا الملف والتباطؤ في اتخاذ قرار الترحيل إلى أرض الوطن».

وتمكن مسلحو العشائر من السيطرة على معظم الشطر الشرقي من مدينة دير الزور وطرد قوات «قسد» من عدة قرى، واندلعت الاشتباكات بعد اعتقال مترجم ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع لـ«قسد» أحمد الخبيل، المعروف بـ«أبو خولة»، في مناطق الشحيل والذبيان والسوسة في ريفي دير الزور الشمالي والغربي.

وكالات

أكد أن الأميركيين يحاولون تحويل المنظمة إلى أداة لتنفيذ أجندتهم

شولغين لـ«الوطن»: هناك تسييس لـ«حظر الكيميائية» وإذا لم نواجه ذلك فستتجه نحو الهاوية

سيلفا رزوق

أكد المندوب الدائم للاتحاد الروسي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي السفير ألكسندر شولغين أن الأميركيين يحاولون دائماً تحويل المنظمة لأداة تخدم أجندتهم السياسية، مبيناً أن الولايات المتحدة ولحلفاءها عملوا على اختراق البعثات، كما حصل في حادثة دوما نيسان ٢٠١٨ بهدف العبث بالتحقيقات وشن الهجوم على سورية وتحريف الحقائق وتوجيه اللوم إليها.

وقال شولغين خلال مؤتمر صحفي في مبنى وزارة الخارجية: «الأميركيون كانوا يحاولون دائماً تحويل منظمة الأسلحة الكيميائية إلى أداة سياسية لتنفيذ أجندتهم السياسية وأميركا معروفة بأنها تستخدم دائماً حلفاءها والمنظمات الدولية من أجل استبدال القانون الدولي بأحكام أخرى من صنعها وتحقيق مصالحها، وبهذا يتنهكون القانون الدولي ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ أجندتهم وأطماعهم السياسية.

ولفت شولغين إلى أن الأمانة الفنية المنظمة لحظر الأسلحة الكيميائية تخضع بشكل كامل للأميركيين وأجندتهم، وهناك بعثات وفرق للتقصي وهذه الفرق تحاول دائماً إصدار تقارير منحازة وتشوه الحقائق والنتائج.

وردّاً على سؤال لـ«الوطن» حول التقارير المفبركة الصادرة عن المنظمة فيما يخص سورية وحادثة دوما المزعومة ومصير المنظمة في ظل محاولات التسييس المستمرة اعتبر شولغين أن محاولات الأميركيين لا تتوقف في استخدام المنظمات الدولية كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، مشيراً إلى التقرير الذي صدر مؤخراً بما يخص دوما، حيث حاول الأميركيون وحلفاؤهم البريطانيون واشنطن إلى البعثة ليحضروا اجتماعاتها وهؤلاء الأشخاص حاولوا أن يفرضوا رواية معينة عما حصل في دوما وأعطوا إملاءات للجنة وللأمانة الفنية ليحرفوا الحقائق ومسار التحقيق لكي يتم الوصول إلى إلقاء اللوم على الحكومة السورية، وكان هذا خرقاً لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وخصوصاً المادة الثامنة في المعاهدة التي تمنع أي تدخل خارجي بعمل البعثات والأمانة الفنية، وهذا كان مثالاً معروفاً للجميع من خلال محاولات حرف التقرير عن مساره وتغيير النتائج».

شولغين شدد على أنه كان هناك دائماً تسييس لا ينتهي للأمانة الفنية ولعمل منظمة الأسلحة الكيميائية وقال: «إذا استطعنا العمل معاً لإعادة المنظمة لأنية الإجماع فسيكون ذلك انجاز مهم، وإذا لم نتمكن من ذلك فستكون المنظمة متجهة إلى الهاوية من حيث عملها، وربما تفشل في مواصلة مسارها لمستقبل لمرافيه ومنع انتشار الأسلحة الكيميائية».

المندوب الدائم للاتحاد الروسي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي السفير ألكسندر شولغين خلال مؤتمر صحفي في مبنى وزارة الخارجية (الوطن)

شولغين أكد أنه ليس هناك من شك على الإطلاق حول انفتاح سورية واستعدادها للقيام بها هو مطلوب لإغلاق ملف «الأسلحة الكيميائية»، لكن على الرغم من ذلك تدخلت الدول الغربية في عمل فريق تقييم الإعلان المسؤول عن التحقق من الإعلان الأولي لسورية وتم أمرها بأن تقوم بنشر تقرير يمثل الأجندات السياسية للدول الغربية ومن خلاله هم لا يزالون يحاولون الحصول على النصر وعلى نتيجة توافق أجندتهم بخصوص القيادات السياسية، وخاصة هذا النوع من الضغوط الذي يمارسونه على سورية ضمن إطار عمل حظر الأسلحة الكيميائية.

وحول مؤتمر الاستعراض الخامس للمنظمة الذي عقد أيار الفائت حيث لم تتمكن الدول الغربية من تمرير مخططاتها في الوثيقة الختامية، بين شولغين أن المؤتمر الذي عقد هذا المؤتمر من دون تبني أي وثيقة نهائية، وهذا أمر مخيب للآمال لأن المنظمة يجب أن تقدم وثيقتها النهائية لكن مع ذلك يمكننا العمل سوية من دونها».

أكد أن الأميركيين يحاولون تحويل المنظمة إلى أداة لتنفيذ أجندتهم

شولغين لـ«الوطن»: هناك تسييس لـ«حظر الكيميائية» وإذا لم نواجه ذلك فستتجه نحو الهاوية

سيلفا رزوق

أكد المندوب الدائم للاتحاد الروسي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي السفير ألكسندر شولغين أن الأميركيين يحاولون دائماً تحويل المنظمة لأداة تخدم أجندتهم السياسية، مبيناً أن الولايات المتحدة ولحلفاءها عملوا على اختراق البعثات، كما حصل في حادثة دوما نيسان ٢٠١٨ بهدف العبث بالتحقيقات وشن الهجوم على سورية وتحريف الحقائق وتوجيه اللوم إليها.

وقال شولغين خلال مؤتمر صحفي في مبنى وزارة الخارجية: «الأميركيون كانوا يحاولون دائماً تحويل منظمة الأسلحة الكيميائية إلى أداة سياسية لتنفيذ أجندتهم السياسية وأميركا معروفة بأنها تستخدم دائماً حلفاءها والمنظمات الدولية من أجل استبدال القانون الدولي بأحكام أخرى من صنعها وتحقيق مصالحها، وبهذا ينتهكون القانون الدولي ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ أجندتهم وأطماعهم السياسية.

ولفت شولغين إلى أن الأمانة الفنية المنظمة لحظر الأسلحة الكيميائية تخضع بشكل كامل للأميركيين وأجندتهم، وهناك بعثات وفرق للتقصي وهذه الفرق تحاول دائماً إصدار تقارير منحازة وتشوه الحقائق والنتائج.

وردّاً على سؤال لـ«الوطن» حول التقارير المفبركة الصادرة عن المنظمة فيما يخص سورية وحادثة دوما المزعومة ومصير المنظمة في ظل محاولات التسييس المستمرة اعتبر شولغين أن محاولات الأميركيين لا تتوقف في استخدام المنظمات الدولية كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، مشيراً إلى التقرير الذي صدر مؤخراً بما يخص دوما، حيث حاول

المندوب الدائم للاتحاد الروسي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي السفير ألكسندر شولغين خلال مؤتمر صحفي في مبنى وزارة الخارجية (الوطن)

شولغين أكد أنه ليس هناك من شك على الإطلاق حول انفتاح سورية واستعدادها للقيام بها هو مطلوب لإغلاق ملف «الأسلحة الكيميائية»، لكن على الرغم من ذلك تدخلت الدول الغربية في عمل فريق تقييم الإعلان المسؤول عن التحقق من الإعلان الأولي لسورية وتم أمرها بأن تقوم بنشر تقرير يمثل الأجندات السياسية للدول الغربية ومن خلاله هم لا يزالون يحاولون الحصول على النصر وعلى نتيجة توافق أجندتهم بخصوص القيادات السياسية، وخاصة هذا النوع من الضغوط الذي يمارسونه على سورية ضمن إطار عمل حظر الأسلحة الكيميائية.

وحول مؤتمر الاستعراض الخامس للمنظمة الذي عقد أيار الفائت حيث لم تتمكن الدول الغربية من تمرير مخططاتها في الوثيقة الختامية، بين شولغين أن المؤتمر الذي عقد هذا المؤتمر من دون تبني أي وثيقة نهائية، وهذا أمر مخيب للآمال لأن المنظمة يجب أن تقدم وثيقتها النهائية لكن مع ذلك يمكننا العمل سوية من دونها».

أكد أن هناك تحت مهم آخر وهو محاربة الإرهاب الكيميائي لأنه ولأسباب عديدة هناك إرهابيون من داعش لديهم إمكانات الوصول إلى التقنيات المستخدمة في إنتاج الأسلحة الكيميائية، وقال: «نحن رفع كل القيود المفروضة لتتمكن كل الدول من التعاون بشكل ناجح وعملي وجه الخصوص وفق المادة ١١ من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي تتعلق بتبادل تقنيات الكيميائية فيما يتعلق في المواد غير المحصورة بالاتفاقيات. لذلك كنا قادرين على طرح هذه الأجندة الإيجابية لكن الأميركيين وحلفاءهم كانوا يدفعون باتجاه عكس ذلك، ونوعاً ما حاولوا احتواء وزرع الإحباط وعملوا على الحصول على أعداد كافية لتبني هذه الوثيقة، لكن في الواقع عملنا كسوريين وروسيين مع الآخرين ونجحنا نوعاً ما في الوصول إلى موافقة بعثات أخرى على رواياتنا وعلى النهج الذي انتهجناه أيضاً. من خلال روسيا وسورية والصين وإيران والعديد من الدول الأخرى، لذلك لأن الأميركيين كانوا خائفين من نتائج هذا الوضع ولخوفهم من عدم حصولهم على عدد كاف من الأصوات استسلموا في النهاية وقالوا إن يكون هناك تصويت، ودعونا ننهي هذا المؤتمر من دون تبني أي وثيقة نهائية.

وهذا أمر مخيب للآمال لأن المنظمة يجب أن تقدم وثيقتها النهائية لكن مع ذلك يمكننا العمل سوية من دونها».

قولاً واحداً

منذر عيد

عواصف «سوتشي» وأشرعة أردوغان

لم تسر رياح نتائج اجتماع الرئيس الروسي فلاديمير ب